

# الاتحاد الوطني للخبراء المهندسين المعماريين المغاربة

الدار البيضاء في 24 نونبر 2016  
إلى

جناب السيد الرئيس الأول  
لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء

الموضوع/ ملتمس باجراء تحقيق لأجل رفع الضرر  
في مواجهة خبير قضائي

سيدي الفاضل المحترم،

- تحية وسلام بوجود مولانا الامام وبعد،
- بناء على تصريح السيد وزير العدل والحريات الذي يتهم من خلاله الخبراء القضائيين بعرقلة العدالة.
  - بناء على الرسالة الجوابية في الموضوع، التي تقدم بها الاتحاد الوطني للخبراء المهندسين المعماريين المغاربة بتاريخ 2016/06/14. (تفضلوا بالاطلاع على نسخة مصورة رفقته)
  - وفي اطار مهامنا وسعينا الجدي لفضح كل التجاوزات والممارسات التي تسيء إلى الخبراء قضائيين وتقف حجرة عثرة في تحقيق مزيد من العدالة.

يتقدم أمامكم رئيس الاتحاد الوطني للخبراء المهندسين المعماريين المغاربة أصالة عن نفسه ونيابة عن المكتب المسير وعن كافة الأعضاء، برفع ملتمسهم التالي باجراء تحقيق في مواجهة السيد محمد شافق دادي (مهندس فلاحي) مسجل بجدول الخبراء القضائيين في فرع الفلاحة والزراعة، والذي يقوم ضدا على القانون بارتكاب عدة خروقات واخلالات مهنية تمس بالخبرة القضائية وبالخبراء القضائيين المسجلين في جدول الهندسة المعمارية على سبيل الذكر لا الحصر، نذكرها كما يلي:

**أولا:** انتداب الخبير محمد شافق دادي (المهندس الفلاحي) وتماديه منذ سنوات وإلى غايته ضدا على القانون في انجاز عدد هائل من **الخبرات العقارية** من خارج اختصاصه المهني وخارج اختصاص جدول الخبراء القضائيين في فرع الفلاحة والزراعة الذي تم تسجيله به.

حيث يتم من منظورنا استغلال أوجه التقارب الموجود ما بين اسم الأخير واسم محمد توفيق دادي (مهندس معماري) المسجل بجدول الخبراء القضائيين في فرع الهندسة المعمارية، لأجل قيامه بانجاز مهام لا تمت بأية صلة لاختصاصه المهني كمهندس فلاحي، وذلك استنادا إلى ما وقفنا عليه عند انتداب المهندس المعماري المذكور لانجاز عدة خبرات مضادة في ملفات معروضة على القضاء، تبين من خلالها سبقية قيام الخبير المهندس الفلاحي محمد شفيق دادي بنفس المهام وايداع تقاريره بشأنها لدى المحاكم، في خرق سافر لمقتضيات القوانين والأنظمة التي تلزمه بارجاع المهام التي لا تدخل في مجال اختصاصه إلى المحكمة لعدم الاختصاص. (رفقته نسخة مصورة من جدولي الخبراء القضائيين اللذان يتضمنان اسماؤهما)

.../...

**ثانيا:** عدم قيام **الخبير محمد شافق دادي** بالتنصيص بأوراقه المهنية وبتقاريره القضائية على نوع التخصص إلى جانب صفة الخبير كما تنص على ذلك مقتضيات المادة 11 من القانون 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين، مما يسهل عملية التحايل التي تنطلي على بعض الهيئات القضائية، وانتحال صفة "خبير مختص في العقار" لأجل التماهي في ممارساته المشبوهة بدون رادع. حيث يمكنكم التأكد من ذلك كله بعد الاطلاع على تقاريره المودعة لدى المحاكم.  
(تفضلوا بالاطلاع على بطاقة الزيارة المهنية)

**ثالثا:** ادعاء **الخبير محمد شافق دادي** العلني بكونه خبير في المجال العقاري واحقيته في الممارسة الفعلية للخبرة في المجال العقاري.

وقد حاولنا جاهدين من جانبنا كخبراء قضائيين، التدخل وديا بواسطة مكتب التنسيق للخبراء القضائيين لدى المحكمة الابتدائية المدنية بالدار البيضاء، لأجل ثنيه عن الاستمرار في ارتكاب تلك الخروقات وحثه على الاقلاع عن مباشرة تلك الممارسات التي تخل أساسا بمبدأ المساعدة القضائية وتلحق الضرر بالمتقاضين وبسمعة الخبراء القضائيين ومهنتهم... الخ، ولكن دون جدوى.  
حيث لم نجني من وراء ذلك التدخل سوى ما كالتة لنا زوجة الخبير المذكور بحضوره، من عبارات الالهانة والوعيد بصفتها موظفة سابقة بالمحكمة المذكورة وعلى دراية تامة بالقانون بحسب ذكرها.  
وبالتالي لا زال المشتكى به وإلى غايته متماديا في تجاوزاته بنفوذ محكمة الاستئناف بالدار البيضاء وكذا بنفوذ عدد من محاكم الاستئناف الأخرى رغم كونه غير مسجل بالجدول الوطني للخبراء القضائيين.

لأجل ذلك نلتمس منكم بكل احترام التفضل باعطاء تعليماتكم بضرورة العمل على مراقبة اختصاص كل خبير قضائي قبل انتدابه من طرف المحكمة لإجراء الخبرة القضائية، كما نلتمس منكم اجراء تحقيق في الموضوع واعمال المتعين استنادا لما سوف تسفر عنه تلك التحقيقات حفاظا على حقوق المتقاضين قبل كل شيء، ثم رفع الضرر عن المحاكم وعن الخبراء القضائيين بوجه عام وعن المختصين منهم في المجال العقاري بوجه خاص. وكلنا يقين باستجابتكم لملمتمسنا خدمة للصالح العام.

وتفضلوا جناب السيد الوزير بقبول فائق الاحترام والتقدير.

تحت جميع التحفظات

عن الاتحاد الوطني للخبراء المهندسين المعماريين المغاربة  
ويأذن من المكتب المسير

إمضاء الرئيس: جبران البزي

المرفات: نسخ مصورة من:

- رسالة الاتحاد بتاريخ 2016/06/14.
- جدول الخبراء القضائيين في فرع الفلاحة والزراعة.
- جدول الخبراء القضائيين في فرع الهندسة المعمارية.
- بطاقة الزيارة. (carte de visite)

**الاتحاد الوطني للخبراء المهندسين المعماريين المغاربة**

الدار البيضاء في 24 نونبر 2016  
إلى

جناب السيد الوكيل العام للملك  
لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء

الموضوع/ ملتمس باجراء تحقيق لأجل رفع الضرر  
في مواجهة خبير قضائي

سيدي الفاضل المحترم،

- تحية وسلام بوجود مولانا الامام وبعد،
- بناء على تصريح السيد وزير العدل والحريات الذي يتهم من خلاله الخبراء القضائيين بعرقلة العدالة.
  - بناء على الرسالة الجوابية في الموضوع، التي تقدم بها الاتحاد الوطني للخبراء المهندسين المعماريين المغاربة بتاريخ 2016/06/14. (تفضلوا بالاطلاع على نسخة مصورة رفقته)
  - وفي اطار مهامنا وسعينا الجدي لفضح كل التجاوزات والممارسات التي تسيء إلى الخبراء قضائيين وتقف حجرة عثرة في تحقيق مزيد من العدالة.

يتقدم أمامكم رئيس الاتحاد الوطني للخبراء المهندسين المعماريين المغاربة أصالة عن نفسه ونيابة عن المكتب المسير وعن كافة الأعضاء، برفع ملتمسهم التالي باجراء تحقيق في مواجهة السيد محمد شافق دادي (مهندس فلاحي) مسجل بجدول الخبراء القضائيين في فرع الفلاحة والزراعة، والذي يقوم ضدا على القانون بارتكاب عدة خروقات واخلالات مهنية تمس بالخبرة القضائية وبالخبراء القضائيين المسجلين في جدول الهندسة المعمارية على سبيل الذكر لا الحصر، نذكرها كما يلي:

أولاً: انتداب الخبير محمد شافق دادي (المهندس الفلاحي) وتماديه منذ سنوات وإلى غايته ضدا على القانون في انجاز عدد هائل من الخبرات العقارية من خارج اختصاصه المهني وخارج اختصاص جدول الخبراء القضائيين في فرع الفلاحة والزراعة الذي تم تسجيله به.

حيث يتم من منظورنا استغلال أوجه التقارب الموجود ما بين اسم الأخير واسم محمد توفيق دادي (مهندس معماري) المسجل بجدول الخبراء القضائيين في فرع الهندسة المعمارية، لأجل قيامه بانجاز مهام لا تمت بأية صلة لاختصاصه المهني كمهندس فلاحي، وذلك استنادا إلى ما وقفنا عليه عند انتداب المهندس المعماري المذكور لانجاز عدة خبرات مضادة في ملفات معروضة على القضاء، تبين من خلالها سبقية قيام الخبير المهندس الفلاحي محمد شفيق دادي بنفس المهام وايداع تقاريره بشأنها لدى المحاكم، في خرق سافر لمقتضيات القوانين والأنظمة التي تلزمه بارجاع المهام التي لا تدخل في مجال اختصاصه إلى المحكمة لعدم الاختصاص. (رفقته نسخة مصورة من جولي الخبراء القضائيين اللذان يتضمنان اسمائهما)

.../...

**ثانياً:** عدم قيام **الخبير محمد شافق دادي** بالتنصيص بأوراقه المهنية وبتقاريره القضائية على نوع التخصص إلى جانب صفة الخبير كما تنص على ذلك مقتضيات المادة 11 من القانون 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين، مما يسهل عمليه التحايل التي تنطلي على بعض الهيئات القضائية، وانتحال صفة "خبير مختص في العقار" لأجل التماذي في ممارساته المشبوهة بدون رادع. حيث يمكنكم التأكد من ذلك كله بعد الاطلاع على تقاريره المودعة لدى المحاكم.  
(تفضلوا بالاطلاع على بطاقة الزيارة المهنية)

**ثالثاً:** ادعاء **الخبير محمد شافق دادي** العلني بكونه خبير في المجال العقاري واحقيته في الممارسة الفعلية للخبرة في المجال العقاري.

وقد حاولنا جاهدين من جانبنا كخبراء قضائيين، التدخل وديا بواسطة مكتب التنسيق للخبراء القضائيين لدى المحكمة الابتدائية المدنية بالدار البيضاء، لأجل ثنيه عن الاستمرار في ارتكاب تلك الخروقات وحثه على الاقلاع عن مباشرة تلك الممارسات التي تخل أساسا بمبدأ المساعدة القضائية وتلحق الضرر بالمتقاضين وبسمعة الخبراء القضائيين ومهنتهم... الخ، ولكن دون جدوى.  
حيث لم نجني من وراء ذلك التدخل سوى ما كالتة لنا زوجة الخبير المذكور بحضوره، من عبارات الالهانة والوعيد بصفتها موظفة سابقة بالمحكمة المذكورة وعلى دراية تامة بالقانون بحسب ذكرها.  
وبالتالي لا زال المشتكى به وإلى غايته متماديا في تجاوزاته بنفوذ محكمة الاستئناف بالدار البيضاء وكذا بنفوذ عدد من محاكم الاستئناف الأخرى رغم كونه غير مسجل بالجدول الوطني للخبراء القضائيين.

لأجل ذلك نلتمس منكم بكل احترام التفضل باعطاء تعليماتكم بضرورة العمل على مراقبة اختصاص كل خبير قضائي قبل انتدابه من طرف المحكمة لإجراء الخبرة القضائية، كما نلتمس منكم اجراء تحقيق في الموضوع واعمال المتعين استنادا لما سوف تسفر عنه تلك التحقيقات حفاظا على حقوق المتقاضين قبل كل شيء، ثم رفع الضرر عن المحاكم وعن الخبراء القضائيين بوجه عام وعن المختصين منهم في المجال العقاري بوجه خاص. وكلنا يقين باستجابتكم لملمتمسنا خدمة للصالح العام.

وتفضلوا جناب السيد الوكيل العام للملك بقبول فائق الاحترام والتقدير.

تحت جميع التحفظات

عن الاتحاد الوطني للخبراء المهندسين المعماريين المغاربة  
ويأذن من المكتب المسير

إمضاء الرئيس: جبران البزي

المرفقات: نسخ مصورة من:

- رسالة الاتحاد بتاريخ 2016/06/14.
- جدول الخبراء القضائيين في فرع الفلاحة والزراعة.
- جدول الخبراء القضائيين في فرع الهندسة المعمارية.
- بطاقة الزيارة. (carte de visite)

**الاتحاد الوطني للخبراء المهندسين المعماريين المغاربة**

الدار البيضاء في 24 نونبر 2016  
إلى

جناب السيد وزير العدل والحريات  
مقر وزارة العدل والحريات بالرباط

الموضوع/ ملتمس لأجل رفع الضرر  
في مواجهة خبير قضائي

سيدي الفاضل المحترم،

- تحية وسلام بوجود مولانا الامام وبعد،
- بناء على تصريح السيد وزير العدل والحريات الذي يتهم من خلاله الخبراء القضائيين بعرقلة العدالة.
  - بناء على الرسالة الجوابية في الموضوع، التي تقدم بها الاتحاد الوطني للخبراء المهندسين المعماريين المغاربة بتاريخ 2016/06/14. (تفضلوا بالاطلاع على نسخة مصورة رفقته)
  - وفي اطار مهامنا وسعيينا الجدي لفضح كل التجاوزات والممارسات التي تسيء إلى الخبراء قضائيين وتقف حجرة عثرة في تحقيق مزيد من العدالة.

يتقدم أمامكم رئيس الاتحاد الوطني للخبراء المهندسين المعماريين المغاربة أصالة عن نفسه ونيابة عن المكتب المسير وعن كافة الأعضاء، برفع ملتمسهم التالي باجراء تحقيق في مواجهة السيد محمد شافق دادي (مهندس فلاحي) مسجل بجدول الخبراء القضائيين في فرع الفلاحة والزراعة، والذي يقوم ضدا على القانون بارتكاب عدة خروقات واخلالات مهنية تمس بالخبرة القضائية وبالخبراء القضائيين المسجلين في جدول الهندسة المعمارية على سبيل الذكر لا الحصر، نذكرها كما يلي:

**أولاً:** انتداب الخبير محمد شافق دادي (المهندس الفلاحي) وتماديه منذ سنوات وإلى غايته ضدا على القانون في انجاز عدد هائل من **الخبرات العقارية** من خارج اختصاصه المهني وخارج اختصاص جدول الخبراء القضائيين في فرع الفلاحة والزراعة الذي تم تسجيله به.

حيث يتم من منظورنا استغلال أوجه التقارب الموجود ما بين اسم الأخير واسم محمد توفيق دادي (مهندس معماري) المسجل بجدول الخبراء القضائيين في فرع الهندسة المعمارية، لأجل قيامه بانجاز مهام لا تمت بأية صلة لاختصاصه المهني كمهندس فلاحي، وذلك استنادا إلى ما وقفنا عليه عند انتداب المهندس المعماري المذكور لانجاز عدة خبرات مضادة في ملفات معروضة على القضاء، تبين من خلالها سبقية قيام الخبير المهندس الفلاحي محمد شافق دادي بنفس المهام وايداع تقاريره بشأنها لدى المحاكم، في خرق سافر لمقتضيات القوانين والأنظمة التي تلزمه بارجاع المهام التي لا تدخل في مجال اختصاصه إلى المحكمة لعدم الاختصاص. (رفقته نسخة مصورة من جولي الخبراء القضائيين اللذان يتضمنان اسمائهما)

.../...

**ثانياً:** عدم قيام **الخبير محمد شافق دادي** بالتنصيص بأوراقه المهنية وبتقاريره القضائية على نوع التخصص إلى جانب صفة الخبير كما تنص على ذلك مقتضيات المادة 11 من القانون 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين، مما يسهل عملية التحايل التي تنطلي على بعض الهيئات القضائية، وانتحال صفة "خبير مختص في العقار" لأجل التماهي في ممارساته المشبوهة بدون رادع. حيث يمكنكم التأكد من ذلك كله بعد الاطلاع على تقاريره المودعة لدى المحاكم.  
(تفضلوا بالاطلاع على بطاقة الزيارة المهنية)

**ثالثاً:** ادعاء **الخبير محمد شافق دادي** العلني بكونه خبير في المجال العقاري واحقيته في الممارسة الفعلية للخبرة في المجال العقاري.

وقد حاولنا جاهدين من جانبنا كخبراء قضائيين، التدخل وديا بواسطة مكتب التنسيق للخبراء القضائيين لدى المحكمة الابتدائية المدنية بالدار البيضاء، لأجل ثنيه عن الاستمرار في ارتكاب تلك الخروقات وحثه على الاقلاع عن مباشرة تلك الممارسات التي تخل أساسا بمبدأ المساعدة القضائية وتلحق الضرر بالمتقاضين وبسمعة الخبراء القضائيين ومهنتهم... الخ، ولكن دون جدوى.  
حيث لم نجني من وراء ذلك التدخل سوى ما كالتة لنا زوجة الخبير المذكور بحضوره، من عبارات الالهانة والوعيد بصفتها موظفة سابقة بالمحكمة المذكورة وعلى دراية تامة بالقانون بحسب ذكرها.  
وبالتالي لا زال المشتكى به وإلى غايته متماديا في تجاوزاته بنفوذ محكمة الاستئناف بالدار البيضاء وكذا بنفوذ عدد من محاكم الاستئناف الأخرى رغم كونه غير مسجل بالجدول الوطني للخبراء القضائيين.

لأجل ذلك نلتمس منكم بكل احترام التفضل باعطاء تعليماتكم بضرورة العمل على مراقبة اختصاص كل خبير قضائي قبل انتدابه من طرف المحكمة لإجراء الخبرة القضائية، كما نلتمس منكم اجراء تحقيق في الموضوع واعمال المتعين استنادا لما سوف تسفر عنه تلك التحقيقات حفاظا على حقوق المتقاضين قبل كل شيء، ثم رفع الضرر عن المحاكم وعن الخبراء القضائيين بوجه عام وعن المختصين منهم في المجال العقاري بوجه خاص. وكلنا يقين باستجابتكم لملمتمسنا خدمة للصالح العام.

وتفضلوا جناب السيد الوزير بقبول فائق الاحترام والتقدير.

تحت جميع التحفظات

عن الاتحاد الوطني للخبراء المهندسين المعماريين المغاربة  
ويأذن من المكتب المسير

إمضاء الرئيس: جبران البزي

المرفقات: نسخ مصورة من:

- رسالة الاتحاد بتاريخ 2016/06/14.
- جدول الخبراء القضائيين في فرع الفلاحة والزراعة.
- جدول الخبراء القضائيين في فرع الهندسة المعمارية.
- بطاقة الزيارة. (carte de visite)